

إلى أن «إسرائيل تحاول الفرز بين المكونات الفلسطينية من الدروز والشركس والمسيحيين، وتصنيفها كشعوب أو مجتمعات وليس كجزء من الشعب الفلسطيني، لتسهيل تهجير الفلسطينيين السنة من الداخل». وكان قد سبق للحكومة الإسرائيلية بعد زيارة البطريك الماروني بشارة الراعي لفلسطين المحتلة في أيار 2014، أن أقرت تغيير تصنيف الموارد الفلسطينية في سجلات الدولة من «عرب» إلى «أراميين». ووصف وقتها عضو الكنيسة الإسرائيلي باسل غطاس عن حزب «بلد» العربي ذلك بأنه «سياسة فرقة تسد، وإسرائيل لا ترانا نحن العرب المسيحيين جزءاً من الشعب الفلسطيني، بل ضمن تشكيلة من المجموعات العرقية الصغيرة وتزرع الخلافات والانقسامات بيننا». وتشير مصادر كنسية أرثوذكسية لـ «الأخبار» إلى أن «هناك محاولات إسرائيلية وضغوطاً لإقناع الفلسطينيين الأرثوذكس بالتحول إلى أقلية مستقلة عن الفلسطينيين»، على غرار الموارد.

وتنقل مصادر «مصرفية» لبنانية عن السفير الأميركي في تل أبيب دانييل شابيرو تأكيداً أن «إسرائيل تعمل على مشروع ضخم لسحب الجنسية الإسرائيلية من السنة الفلسطينيين، مقابل منحهم إقامات وإجازات عمل مشروطة بالسلوك الأمني، بهدف تهجيرهم، والولايات المتحدة ترفض حتى الآن هذا المشروع». وتشير المصادر إلى أنه «رغم قلق إسرائيل الأمني من الانتفاضة الفلسطينية الحالية، إلا أنها تحاول استثمار الأمر لشيبة الجنسية الإسرائيلية السنة تمهيداً لنزع الجنسية عنهم وتهجيرهم». وفي بداية العام الجديد، تفقد نتنياهو مكان العملية التي نفذها الشهيد نشات الملح في شارع «دانغوف» بتل أبيب وقتل فيها إسرائيليان، مطلقاً سلسلة تصريحات عنصرية ضد الفلسطينيين. وقال: «لا يمكن القول إنني إسرائيلي في الحقوق وفلسطيني بالواجبات... إن من يريد أن يكون إسرائيلياً فليكن إسرائيلياً بشكل كامل». مشيداً بما سماه «إيجابية الاندماج المتزايد» للمسيحيين والدروز والبدو.

التجنيد الإجباري الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين الدروز». وأمام الرفض الشعبي العام، يحاول عدد من الشخصيات الدرزية أبرزها عضوا الكنيسة الإسرائيلي حمد عمار وأيوب القررا (الأخير يشغل منصب «وزير الأقليات» ومن المقرَّب من نتنياهو)، الترويج بأن الأرض التي تنوي إسرائيل إقامة المستعمرة عليها لا تعود إلى الفلسطينيين أو «العرب» بحسب التوصيف العربي، بل إلى الدولة الإسرائيلية. وبحسب المصادر الفلسطينية الأهلية، فإن «الموقف الشعبي العام أخرج (الشيخ عقل طائفة الموحدين الدروز) الشيخ موفق طريف، فدفعه إلى إعلان موقف ملتبس، كرفض إقامة القرية (إذا) كانت تقوم على أراضي حطين ونمرين، من دون تحديد موقف قطعي والضغط على المعنيين لإيقاف المشروع، في ظل النفوذ الذي يتمتع

إسرائيل تجهد لنزع صفة العنصرية عنها عبر الترويج لحمايتها للأقليات

به لدى دوائر القرار الإسرائيلية». إلا أن المصادر أشارت إلى موقف عضو الكنيسة صالح طريف المقرَّب من الشيخ طريف، الذي أكد عبر «راديو شمس» أن «الدروز لا يقبلون أن يكونوا مستوطنين».

إسرائيل وكردستان وبحسب مصادر دبلوماسية عربية، فإن «إسرائيل تجهد في المحافل الدولية لنزع صفة العنصرية عنها عبر الترويج لحمايتها للأقليات الدينية في داخل إسرائيل لتكون الدولة اليهودية نموذجاً في حماية الأقليات، في ظل ما يحصل في المنطقة وتفتك الدول الوطنية»، مشبهة الأمر بما «يرؤجه مسعود البرزاني في كردستان عن حماية الأقليات عبر إقامة إقليم للأقليات في سهل نينوى يضم المسيحيين والأيزيديين والشبك والأشوريين والسريان، ويتمتع بحماية دولية عبر قوات خاصة ألمانية وفرنسية وبريطانية وأميركية وقوات البشمركة». وتشير المصادر

دولة إسرائيل حتى، بحجة أنها لم تحصل على التراخيص». كذلك أقامت إسرائيل مستعمرتي المطلة و«روش بينا» على أنقاض قريتي المطلة والجاغونة الدرزيتين في شمال الجليل الأعلى، على مقربة من الحدود اللبنانية، بعد تهجيرها من قبل عصابات «الهاغانا» اليهودية قبل قيام دولة إسرائيل، فاضطر أهل القريتين إلى اللجوء إلى لبنان وجبل الشيخ وبلدة بيت جن في الجليل. وبحسب المصادر، فإن «إسرائيل إذا أرادت مصلحة الدروز كما تقول، عليها أن تعيد الأراضي التي سرقتها، لا أن تمنحهم أراضي ليست ملكاً لها، بل ملكاً للشعب الفلسطيني المهجر». وأشارت إلى أن «هناك مجموعات من المتطرفين اليهود في الجليل الأسفل تعارض إقامة المستعمرة، ومن المتوقع أن تتحرك رفضاً لها».

المحامي يامن زيدان المتابع للمفات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، قال لـ «الأخبار» إن هذا المشروع هدفه خلق واقع جديد، وتحويل الدروز الفلسطينيين من أصحاب حق إلى مستوطنين مثل اليهود، وبالتالي شرعنة الاستيطان من خلال شريحة فلسطينية». وأضاف أن «هناك معارضة كبيرة مباركة من الشارع الدرزي، ورفضاً قاطعاً لإقامة القرية على أنقاض القرى الفلسطينية التي هجرت دولة إسرائيل والعصابات اليهودية أهلها، وهناك تحركات عملية وقريبة لأهلنا لرفض المشروع».

من جهته، شدد رئيس لجنة التواصل الوطنية الشيخ عوني خنيفس على أن «الدروز جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، والمشروع هو من ضمن سياسة فرقة تسد التي اتبعها اليهود منذ احتلالهم لبلدنا». وأكد قائلاً: «باسم الغالبية الساحقة من أهالي الدروز في فلسطين نرفض إقامة هذا المشروع لأنه استكمال لمشروع تهجير من بقي من أهالي فلسطين من (عرب 48)، ولن نقبل به بأي شكل». وطالب خنيفس «جميع أبناء شعبنا برفض هذا القرار، والمطالبة بتوسيع مسطحات القرى وأعطاء قسائم جديدة بدل الاستمرار في مصادرة أراضي الشعب الفلسطيني، ووقف



أبو هازن: لا للعمليات العسكرية في الضفة

إلى إنهاء الانقسام الداخلي، وتطبيق الاتفاقات الموقعة مع السلطة من أجل إنهاء معاناة سكان قطاع غزة، وذلك خلال حفل نظمته الحركة في غزة. وجدد هنية انفتاح حركته على أي مبادرات ونقاشات من شأنها أن تساهم في حل أزمة معبر رفح. في سياق آخر، أكد نتنياهو أن حكومته تدعم الاستيطان في الضفة «في أي وقت» رداً على تهديد ثلاثة نواب (أثنان منهم من الليكود، حزب نتنياهو، والثالث من البيت اليهودي)، بعدم التصويت في البرلمان لمصلحة الائتلاف الحكومي طالما لم يسمح للمستوطنين بالعودة إلى المبنين. وأضاف نتنياهو «عملية فحص الإجراءات (المتعلقة بدعوى شراء المبنين) تبدأ اليوم وستتكمّلها في أسرع وقت ممكن». وبحسب رئيس حكومة العدو، فإنه «في حال عدم استكمالها في غضون أسبوع، ساهتم بتقديم تقرير حول هذا الأمر إلى مجلس الوزراء». من جانبه، قال مسؤول كبير في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لإذاعة العدو، إنه «لن يسمح بدخول مستوطنين إلى المبنين قرب الحرم الإبراهيمي». وأضاف المسؤول الإسرائيلي: «ليس هناك أي حل وسط في هذه القضية في هذه المرحلة، وسيتم النظر في شرعية أنتياع المبنين، بالإضافة إلى الأبعاد الأمنية والسياسية للقضية قبل بت مسألة السماح للمستوطنين بدخولهما».

ثم يقتلون، الأمن الفلسطيني يمنع ذلك لحمايتهم، وبإوامر شخصية مني». وأوضح أن «التنسيق الأمني قائم لهذه اللحظة، لكن بعد الآن لا أعلم ما سيكون. نحن نقوم بواجبنا على أكمل وجه، ولا أسمح بأن أجزّ إلى معركة لا أريدها، فلا أريد معركة عسكرية لا أقدر عليها، ولا أريد أن يعيش شعبي في مصير أسود». أما عن المصالحة الفلسطينية، فقال عباس: «نحن ملتزمون بها. (حماس) ترفض تشكيل حكومة من كل الفصائل والذهاب إلى الانتخابات، إذا قالوا (حماس) نريد الاجتماع بأي مكان سنقبل بذلك، ولا مشكلة لدينا». إلى ذلك، ردت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على تصريحات عباس في بيان أعلنت فيه رفضها التنسيق الأمني، معتبرة أنها «خروج عن الإجماع الوطني». وعن المصالحة، قال إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، إن حركته تسعى

في الوقت الذي أعلن فيه رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، دعمه العملية الاستيطانية في الضفة المحتلة، وتأكيد أن حكومته اليمينية تدعم تلك الأعمال «في كل وقت ولا سيما في هذه الأيام التي يتعرض فيها الاستيطان لحملة إرهابية (تنفيذ عمليات طعن داخل المستوطنات)»، وذلك بعد استيلاء عدد من المستوطنين على مبنين في الخليل (جنوب الضفة المحتلة) الأسبوع الماضي، كان رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، خلال مؤتمر صحافي عقده أول من أمس في رام الله، يؤكد تمسكه بـ «التنسيق الأمني مع إسرائيل». هذا التصريح ليس مستغرباً على صاحب مقولة «التنسيق الأمني مقدس»، فهو ورجاله وأولاده بحاجة إلى هذا التنسيق، الذي من دونه لن يستطيع «أبو مازن» وحاشيته التنقل في الضفة، وستسحب منهم تصاريح الـ VIP (تستخدم هذه التصاريح على الحواجز الإسرائيلية لتسهيل مرور صاحبها، وفي أغلب الأحيان لا يحترم جنود العدو التصريح وحامله).

بالطبع، لم يكتف عباس بالتأكيد على استمرار التنسيق الأمني، بل قال إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية (تمنع أي مواطن من تنفيذ أي عمل أممي، أو في تشكيل خلايا عسكرية، بأمر مني). وأضاف «لن نقبل أن يذهب أطفالنا لإلقاء الحجارة على الجيش الإسرائيلي

فضلاً عن أنه سوف يكون بحاجة إلى شركاء، حتى لو حقق افتراضاً أكبر عدد من الأعضاء بين الكتل في الكنيسة. وبعد هذه المواقف التي أطلقها هرتسوغ، لا يبعد أن يجد نتنياهو فيها أرضية سياسية للعمل الجدي على ضم المعسكر الصهيوني إلى الحكومة، ولو عن طريق تقسيمه الحالات. أيضاً، بات هرتسوغ يملك نظرياً المسوغ السياسي الذي يسمح له بالتنظير والترويج لمثل هذا الخيار، مع التأكيد أن هرتسوغ ينفي مثل هذا الاحتمال. وكتعبير عن التنافس في الاستطلاعات، حول الأكفا على إدارة شؤون إسرائيل على المستوى الأمني، ذكرت صحيفة يديعوت أchronot أن نحو ثلث الإسرائيليين يعتقدون بأن أفغدور ليرمان هو الشخص الأفضل لمعالجة المشاكل الأمنية والعمليات التي ينفذها الفلسطينيون، فيما نال رئيس البيت اليهودي اليميني المتطرف 13%، أما رئيس الوزراء نتنياهو فقد نال فقط 11%، فيما اقتصرت نسبة المؤيدين لهرتسوغ على 5%. وعن مواقف الجمهور من الأداء في المجال الأمني، أعرب 28% عن رضاهم على أداء نتنياهو، فيما لا يشعر بذلك 64%.

عين ما يسوقه معسكر اليمين عامة و«نتنياهو خاصة». وعلى خط مواز، فإن المفارقة في تبني هرتسوغ منطلقات وصيغ معسكر اليمين لن تمكنه من كسب الشارع الإسرائيلي عامة واليميني خاصة. لأنه ما دام قد أقر بصحة هذه الرؤية، فإن الناخب الإسرائيلي سيجد نفسه مدفوعاً لاختيار «النسخة الأصلية» للزعامة التي تتبنى هذه الرؤية ابتداءً، بدلاً من «النسخة النايوانية»، التي تحاول ركب موجة الشارع اليميني. وفي هذه الحالة، تحوّل هرتسوغ إلى أفضل مروج لسياسة نتنياهو، وإلى أكثر من جندي في معسكره، رغم أنه حاول القول إن إسرائيل «تحتاج إلى الانفصال عن نتنياهو حتى تستطيع الانفصال عن الفلسطينيين».

إلى ذلك، ينبغي التذكير بحقيقة أن التركيبة الديموغرافية للمجتمع الإسرائيلي، والجنوح نحن اليمين في الشارع الإسرائيلي حتى بات الصراع على الزعامة الإسرائيلية يجري داخل معسكر اليمين نفسه، وحالة التشرذم السياسي بين ما يسمى قوى الوسط واليسار، كل هذه عوامل، تضاف إلى عوامل أساسية أخرى، تحول دون عودة حزب العمل بعنوانه الجديد «المعسكر الصهيوني» إلى الحكم،

عباس يؤكد تمسكه بـ «التنسيق الأمني مع إسرائيل»